

تهيد

يتحاور هذا العدد حول مناقشة مسألة ما هو السياسي. إن جلّ المقالات المنشورة في هذا العدد هي ثمرة ورشة عمل خاصة للباحثين الشباب والشبابات بمبادرة معهد فان لير في القدس في أيلول 2007، حملت العنوان ما بين السياسي والمهني: كيف يمكن تحقيق النشاط السياسي؟ تعتبر ورشة العمل هذه الثالثة ضمن سلسلة ورشات عمل ركزت على النظرية النقدية سبقها ورشتي عمل، الأولى تحورت حول الدراسات ما بعد الكروتونالية (نشرت موادها في العدد 29) وأنخرى حول تعبر حياة مكشوفة.

هدفت ورشة العمل الحالية إلى مناقشة مسألة ما هو السياسي، على صعيد علاقات القراءة السوسيولوجية والنصية والتفسيرية. يمكننا فهم مصامين ورشة العمل من خلال عنوانها، فقد سعينا إلى مناقشة بعض المواضيع بالتوازي. بداية، تعطينا مع مسألة تعريف السياسي والتواتر القائم بين السياسي والمهني انطلاقاً من فرضية أن في الحقوق المهنية والأحياء الاجتماعية، حيث تتوافق المهنية بصورة كبيرة، تقوم المهنية بتمييز وتعريف وإضفاء غشاوة على البعد السياسي واستئصاله أو شله كلياً. ثانياً، كذلك تعطينا مع مسألة النشاط السياسي والتواترات القائمة بين مختلف تعريفاته النظرية وبين ممارسته وحدوده: يقوم خطط ورشة العمل الملحق في صفحات هذا العدد الأخيرة بتفصيل مختلف المواضيع وال المجالات والمسائل التي ظهرت في معرضها. كما في السابق، تستند ورشة العمل الحالية إلى أبحاث طلاب في الدراسات الجامعية العليا، ويعتبر هذا العدد من مجلة نظرية وقد منصّة لعرض أبحاث الطلاب انطلاقاً من فكرة غياب منصة أخرى ضمن طيف المجالات القائمة في إسرائيل لعرض أبحاثهم التي تتحدد النظرية النقدية الأداة الرئيسة لها.

تم عرض ومناقشة جميع المقالات المنشورة في هذا العدد ضمن ورشة العمل، ومررت بعدها بعملية طويلة من الكتابة والمراجعة والتحرير وتحضيرها للنشر. في الحقيقة، فإن المقالات المعروضة أمامنا ما هي إلا جزءاً صغيراً نسبياً من الأبحاث التي عُرضت ضمن ورشة العمل (نحو أربعين بحثاً)، ولكن من شأن هذه المقالات المنشورة أن تعكس الروح الإبداعية والطيف الفكري والإثارة التي طغت على النقاشات في الأيام الثلاثة المخصصة لورشة العمل.

تارجح النقاش في ورشة العمل بين قطبين اثنين: السياسي ضمن الفكر الليبرالي مقابل السياسي كيما يتم تعريفه ضمن النظرية النقدية، ومن ضمنها اللاهوت السياسي. يتم التعاطي بصورة عامة مع السياسي، في إطار الفكر الليبرالي، كما هو معروف في القانون وفي إطار قوانين اللعبة المأسسة للجهاز: القانون، الدولة أو الاقتصاد السياسي. استناداً إلى الفكر الليبرالي، فإن السياسة والقانون

هما الجهازان المنظمان والمأسنان المسئولان عن السيرورات وتخصيص موارد القوة. في المقابل، يسعى الفكر النبدي إلى البحث عن "السياسي" عبر معاينة حدود الجهاز والكشف عن الأنظمة التي تحدّد ما هو "داخل" الجهاز وما هو "خارجه".

وعليه فإننا نتعاطى مع قطبي السياسي، بين طغيانه المطلق (كل شيء سياسي) وبين استئصاله الكلّي (السياسة مكانها هو السياسي). أي نحن أمام محور ما فوق نظري ينتقل وفقه السياسي بين أماكن حيث يحصل على أهمية كبيرة وبين أماكن حيث يتم، عياناً، بتجاهله واستئصاله كلّياً. إن هذه الفجوة البنوية التي تفصل بين هذين القطبين تفسّر أوجه الاختلاف بين أنظمة الكشف عن السياسي اعتناداً على الموقف الثنائي التضادي لكارل شmitt ("صديق" مقابل "عدو")، فإن السياسي يفرض ذاته بصورة صريحة، بينما يادر الموقف الليبرالي إلى تمييع السياسي عبر أنماط من الخطاب المهني لحالات القضاء وقطع الدوائر الحكومية أو الأكاديميا. تقوم جلّ هذه الخطابات بوضعية السياسي في ظلامها، ولكنها لا تنجح بالتأغل على التوتر القائم بين السياسي والمهني. إن غالبية الصراعات القائمة داخل الأكاديميا هي ثمرة هذا التوتر هذا التوتر القائم بين هذين القطبين، يتم استخدامها أداة لطمس الصراعات بين الأجيال. هنالك صراع كهذا داخل كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية منذ نحو عقدين من الزمن، كالصراع حول كتابة تاريخ العام 1948، على سبيل المثال. في القطب الأول، يهيمن أبناء وبنات الجيل الشاب، الذين يفترضون طغيان بعد السياسي بصورة صريحة على جدول أعمالهم البحثي. وفي القطب الآخر، يهيمن أبناء وبنات الأجيال السابقة الذين يرفضون هذه المواقف بحجّة أنها سياسية. يسعى الأولون إلى الكشف عن بعد السياسي في عمل الآخرين (ذلك بعد الموسوم بـ"المؤسسي") غير السياسي في ظاهره. ولكن من شأن عملية التمييز والكشف التضليل بفعل هذه الحركة بين القطبين. يتواجد السياسي في أماكن معينة بصورة صريحة، وفي أماكن أخرى يتواجد بصورة خجولة وضبابية حتى درجة طمس آثاره بصورة كلّية. يتم التعبير عن هذه الحركة بين هيمنة السياسي المطلق وبين استئصاله الكلّي في جميع المقالات المنشورة في هذا العدد.

تناول هذه المقالات والمقالات أطليافاً كثيرة من الحقول المهنية، كمبحث دراسة اللغة، والتحطيط المعماري، والمسرح، والحركات السياسية والتي تضم بين صفوفها مهنيّن بطبعه الحال. تقترح بعض هذه المواد تعريفات متباينة للسياسي والنشاط السياسي ضمن حقول عينية أو استناداً إلى منظور حركات معينة.

يتناول يثير عدّيل في مقالته، "حول شاعرية النظريات اللسانية وسياساتها: قراءة في زاوية مقالات سيد قشوع"، البعدين الشاعري والسياسي القائمة في الأنظمة اللغوية، اصطلاحاًها، وسبل استخدامها، وإسقاطاها. انطلاقاً من النقد الأدبي على اصطلاحات اللسانيات، يكشف الكاتب عن السؤال التالي: كيف تقوم نظريات لسانية بفرض إقصاء سياسي واجتماعي على أفراد وجماعات يتمون إلى فئات الأقلية. يسعى الكاتب إلى تسلیط الضوء على العلاقة الحتمية بين "اللسان" وبين

"السياسي" والتركيز عليه، إضافة إلى إشارته باتجاه الإسقاطات السياسية للأبحاث اللسانية التي تتجاهل هذه العلاقة البنوية. إن عملية تحليل مقالات الصحافي والكاتب سيد قشوع، الذي يقوم ب Tessellating النهاية النقاش حول بجمل القضايا والنظريات اللسانية، تتيح للكاتب اعتماد المنهج النقدي لمعاينة لسانيات اللغة العربية، المفروضة في قلب "خطاب الإحياء" اللساني للغة العربية، من زاوية وظيفتها في السياسة الصهيونية.

تقوم مقالة ليlian أبو طبيخ، "حول حقوق قومية جماعية ومساواة مدنية وحقوق النساء: نساء فلسطينيات في إسرائيل وسلب حقوقهن باختيار مكان سكناهن"، بتحليل أوراق "الرأي المستقبلية" للعرب في إسرائيل والتي كتبت في الستين 2006 - 2007، والنشاطات السياسية والقضائية والمدنية لعدد من الجمعيات بغية الكشف عن التوتر القائم بين مطلب المساواة بالحقوق القومية والمدنية وبين حقوق النساء بكل ما يتصل بالجوانب الجندرية للحقوق بالأرض والمسكن. تدعى أبو طبيخ أن بعد الجندرى مغيب من جملة المطالب والصراعات حول الأرض وحرية اختيار المسكن، ولهذا فليس من شأن هذه المطالب تحرير النساء من غط السكن الخاص المعتمد في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. يكشف التحليل النسوى لهذه الصراعات، كما تقترح الكاتبة، عن محدودية خطاب المساواة القومية والمدنية، الذي لا يتطرق لمساواة النساء، وبالتالي يكشف المقال عن الطرح المركزي مفاده أنه بغية تحقيق مطلب المساواة في المجتمع الفلسطيني والإسرائيلى يتعمّن السعي نحو خطاب ومارسة فوق قومية تتخطى الاتماءات الإثنية الضيقـة. كذلك تسلط المقالة الضوء على ادعاء مفاده أن خطاباً سياسياً حول الحقوق القومية يحافظ ويُفتح حيزاً سياسياً مغلقاً يرفع شعارات الـ"تقاليـد" والـ"مجتمع المخلـي" يمس بالنساء المطالبات، على ما يـدـوـ، بالاختـيار بين اتمـاءـاـنـنـ لـلـفـةـ الـقـوـمـيـةـ وـبـيـنـ تـحـقـيقـ حـقـوقـهـنـ العـامـةـ الـكـوـنـيـةـ.

تسعى ميراف أمير عبر مقالتها، "فاعالية المعلومات: أشكال كتابة تقارير محسوم Watch كنشاط سياسي"، إلى فحص أشكال كتابة التقارير في منظمة محسوم "Watch" كنشاط سياسي، وتحث من خلال هذه التقارير بعد الذاتي التنظيمي لنشاط المنظمة برمتها. ترکـ الكاتـبة بـصـورـةـ خـاصـةـ عـلـىـ انـغـماـسـ النـسـاءـ النـاشـطـاتـ ضـمـنـ منـظـمـةـ "Watch" بـالـطـابـعـ الـعـمـارـيـ لـلـحـواـجزـ، وـعـلـىـ آـنـماـطـ حدـيـثـهـنـ الـمـخـلـفـةـ حـوـلـ ماـ يـدـوـرـ فـيـ أحـيـزةـ الـحـواـجزـ. بدـلاـ منـ اـفـتـراـضـ المـنـظـمـةـ كـنـقطـةـ اـنـطـلـاقـ بـدـهـيـةـ (a priori) وـتـحـلـيلـيةـ، تـسـعـيـ الكـاتـبةـ إـلـىـ قـلـبـ اـتـجـاهـ الـبـحـثـ وـوـصـفـ كـيـنـوـنـةـ المـنـظـمـةـ كـمـحـصـلـةـ جـلـ المـارـسـاتـ الـيـةـ تـنـجـحـهاـ وـتـصـوـرـهاـ كـأـنـاـ وـحدـةـ تـنـظـيمـيـةـ، وـذـلـكـ مـنـ خـالـلـ اـعـتـمـادـهاـ عـلـىـ مـاـ أـطـلـقـ عـلـيـهـ فـوـكـوـ تـعـبـرـ الـحـدـيـثـ فـيـ الـحـيـزـ الـعـامـ" (parrhesia). تقوم الكاتبة بتفحص المقولات المركزية للتقارير التي تصدرها عضوات التنظيم والروايات التي تنسجها النصوص وموافق جمهور المدف المفترضة. تفيد إحدى النتائج المثيرة لهذا البحث، الذي يعتمد على طيف كبير من التقارير، أن هذه التقارير لا تقوم على رواية واحدة منهجية ولا تفترض جمهور هدف ثابت لها. تكمن الأهمية البالغة

لهذا التفحّص في ضرورة فهم معمارية الاحتلال والأشكال المتاحة للحديث عنه والتفكير فيه والنقاش حول اصطلاحاته. وتلخّص نتيجة أخرى لهذا البحث في الكشف عن أن موقف المشاهد موضوع سلفاً في عدد من التقارير وأن "العنصر السياسي يتأكل وينذر بفعل غياب أفق لاستصار ما يقع خلف النظام السياسي المشاهد". لهذا، فإن ممارسات وضع التقارير تواجه صعوبة لاستحداث إمكانية أخرى بديلة لمنظومة القوّة وأشكال السيطرة القائمة، وبهذا فإنها تحول من "نقد إلى [مجرد] رقابة".

تباحث مقالة رونين بن أرييه، "تخطيط حيّز بديل: بين المهني والسياسي"، عن بعد السياسي في الخطاب المهني الخاص بالتخطيط الحيّز. يشير الكاتب إلى الأنماط التي يقوم من خلالها السياسي بتشكيل وعي المخططين، وكيف يتم غرس هذا الوعي في الفضاء المهني ذاته. بكلمات أخرى، يسعى الكاتب إلى الإجابة عن التساؤل: كيف يمكن للخطاب المهني أن يتيح المجال أمام الخطاب السياسي، ويكشف الكاتب عن الأنظمة التي من خلالها يتم فرض الضبابية على الفعل السياسي. إن الخطاب المهني المتصل بالحيّز إنما هو خطاب حول القوّة والاقتصاد السياسي والزمن التاريخي. فهو خطاب يتكلّم مع الفضاء الخاضع لسيطرة الدولة. وكذلك يقوم هذا الخطاب بتشكيل الهويات والفتّيات السكانية ويتحاول مع منطق نظام الحكم، وهي الفتّيات عينها التي يتعين على النظام فرض سيطرته عليها. يتناول الكاتب هذه القضية عبر تحليل نشاطات تخطيطية بديلة تُقدّمت في القرى البدوية غير المعترف بها في النقب، ويفحص التوتّر القائم بين السياسي والمهني عند المخططين.

يتحدّث نفتالي شيم طوف في مقالته، "الشاذ يختلس منصة؟ مهرجان المسرح البديل في عكا والسياسي"، مهرجان عكا للمسرح الإسرائيلي البديل نافذة للفكر في ماهية الممارسة السياسية والتي يتم تحديد معالمها من طرف "الشاذ". يتلخّص المدف الصريح للمهرجان بتوسيع حدود المسرح ومنح حيّز لإبداعات "الشاذة". يعرّف الكاتب على فرص "شاذة" كثيرة في هذا الحيّز "الشاذ" يتم تطبيقها داخل الجهاز وطمس الدلالات الشاذة لها. ككل تنظيم بروبراطي، يقوم هذا الجهاز بمؤسسة الوسائل الأداتية المسئولة عن التطبيع وإطفاء الشرعية عليه. وعليه، حين يتم احتواء الشاذ يصعب عندها تمييز السياسي. مقابل هذا الجهاز، كما يتعلّم الكاتب، ينشأ شوّاذ آخرون يسعون إلى زعزعة الجهاز بغية الكشف عن السياسي. وهذا تحديداً ما يحاول فعله الكاتب مجرد تناوله الموضوع ضمن مقالته هذه، التي تعتبر أنموذجاً مثيراً لإمكانية فعل النظرية والممارسة جنباً إلى جنب بصورة ملازمة.

نسعى ضمن هذا العدد إلى الاستمرار بنشر زاوية "تقرير بجشي"، حيث نورد نتائج أولية لأبحاث انتهت العمل عليها حالياً، بغية عرضها أمام الجمهور. نستعرض ضمن هذه الزاوية التقرير البحثي الخاص للباحث حجاي بووز، "حب الغير في الميزان: الاقتصاد السياسي لنزع الأعضاء"، إذ يضع الكاتب نظرية المعرفة لحب الغير المتعارف عليها في الأبحاث الطبية والاجتماعية تحت عدسة مجهره النكدي. يقوم الكاتب بتطوير معايير جديدة وخلافة لمفهوم "الشخصنة" غير تفحّصه قضية الانتقال من اقتصاد عام للأعضاء إلى اقتصاد خاص لها، ويشير إلى الفجوة القائمة بين الخطاب النظري في هذا

الموضوع وبين الممارسة الفعلية. ويكشف الكاتب عن أن حب الغير ليس بالأمر الحقيقى وإنما هو بمثابة ظاهر فقط وأنه ليس هنالك تمييز فعلى بين وجهة نظر حب الغير وبين وجهة النظر التي ترفض مفاهيم التبرّع والأخذ والعطاء وتستبدلها بمفاهيم شراء وبيع.

تقترن المقالات الأولية في هذا العدد تعريفات مختلفة، وأحياناً متناقضة، لمفهوم السياسي والنشاط السياسي.

تناول مقالة حانه هرتسوغ الأولية مسألة زعزعة الفكر النسوى للتعريف التقليدى للسياسي، ذلك السياسي الذى يرى بنفسه خاضعاً للحىـر الجماهيري العام. تتابع الكاتبة خطى التمييز بين العام والخاص عبر توصيف زوايا نظر نسوية للسياسي، وعبر فرض نقد دائم على علاقات القوـة التي يعبر عنها هذا التمييز ونتائجها. وتدعى الكاتبة بأن المنطق النسوى يؤكـد على الانعكاس الذى يفرض بدوره موقفاً سياسياً يطالب بالكشف الدائم عن أنظمة القهر والإقصاء لشـتى الفئات والالتفات أكثر نحو المرواش وعلاقات القوـة القائمة بين جمـوعات مهمـشة وبين جمـوعات المركـز. يجب هذا الموقف وعيـاً اجتماعـياً حول الظروف الاجتماعيةـ السياسية التي تقوم بانتاج معلومات وحوال الأشكـال المختلفة التي تقوم بتشكيل عـلاقات القوـة بين الحاكم والحاكمـ، وهـذا فإـنه بطيـعتـه موقف سياسـي بامتـياز.

يتناول رائف زريق مسألة التوتر القائم بين السياسي والمـهـنى ويسعى إلى الالتفاف حول مناقشـة الموضوع انطلاقـاً من مفهـوم واقـعـه الحالـي القـائم رجـوعـاً إلى بـحـث تارـيخـي لمـختلف الفـرـصـ القـائـمة بينـهما، أيـ بينـ الحالـي والـماـضـيـ، استـنـادـاً إلى كـتابـات هـوبـسـ وـكانـطـ فيـ الفلـسـفةـ السـيـاسـيةـ يـصفـ الكـاتـبـ السـيـادـةـ عندـ هـوبـسـ بـوصـفـهاـ دـخـيـلاًـ مـيكـانـيـكـاًـ –ـ إـلهـ منـ دـاخـلـ الجـهاـزـ (*Deus ex machina*) –ـ إذـ تحـاولـ السـيـادـةـ أـنـ تـشـدـ شـعـرـهاـ بـذـاهـماـ وـبـهـذاـ فإـنـماـ تـنـفيـ حـقـيقـةـ تـأـسـيـسـهاـ عـلـىـ تـنـاقـصـاتـ جـوـهـرـيـةـ، وـمـنـ ضـمـنـهاـ تـنـاقـصـاتـ الصـادـرـةـ عـنـ فعلـهاـ الـدـينـيـ الذـاـئـيـ. يـطالـبـناـ زـرـيقـ بـوصـفـناـ مؤـتـمنـينـ عـلـىـ النـظـرـيـةـ النـقـدـيـ أـنـ لاـ تـنـغـاضـىـ عـنـ إـنجـازـاتـ المـشـروعـ الـكـانـطـيـ الـلـيـبـرـالـيـ، الـذـيـ يـتيـحـ فـرـصـةـ العـلـاقـاتـ الـمـرـكـبـةـ بـيـنـ السـيـاسـيـ وـالـمـهـنـيـ مـنـ جـانـبـ وـاحـدـ، وـيـنـحـنـاـ فـرـصـةـ الـالـتـفـافـ حـولـ تـمـدـيدـ الـحـرـيةـ الـذـيـ يـمـكـنـ لـهـ أـنـ يـنـشـأـ مـنـ قـلـبـ الـلـفـيـاثـانـ حـيـثـ كـلـ شـيءـ سـيـاسـيـ.

يقوم عـديـ أوـفـيرـ بـصـيـاغـةـ السـيـاسـيـ مـنـ خـالـلـ الـمـكـاتـبـ معـ الـفـلـسـفـةـ السـيـاسـيـةـ، كـخطـوةـ نحوـ تـحـوـيلـ السـلـطـةـ إـلـىـ إـشـكـالـيـةـ عـلـىـهـ. عـبـرـ مـكـاتـبـ مـباـشـرـةـ مـعـ اـدـعـاءـ شـيـثـ القـائلـ "ـإـنـ مـفـهـومـ الـدـوـلـةـ يـفترـضـ مـفـهـومـ السـيـاسـيـ"ـ، يـسـعـىـ أـوـفـيرـ إـلـىـ قـلـبـ الـأـمـورـ وـالـقـوـلـ إـنـ مـفـهـومـ السـيـاسـيـ يـفـتـرـضـ الـدـوـلـةـ. يـعـتـقـدـ الـكـاتـبـ أـنـ "ـالـنـقـاشـ حـولـ السـيـاسـيـ يـتـعـيـنـ أـنـ يـبدأـ مـنـ السـؤـالـ حـولـ مـاـ هـيـ السـلـطـةـ"ـ. يـخـيرـنـاـ أـنـهـ عـنـدـماـ نـرـغـبـ بـتـعـرـيفـ أـمـرـ مـاـ بـأـنـهـ سـيـاسـيـ يـتـوجـّـبـ تـوـفـرـ ثـلـاثـةـ شـرـوطـ: (1)ـ يـتـواـجـدـ هـذـاـ الـأـمـرـ بـالـنـسـبةـ لـلـسـلـطـةـ؛ (2)ـ تـظـهـرـ فـيـ الـسـلـطـةـ كـإـشـكـالـيـةـ؛ (3)ـ يـقـومـ بـتـحـوـيلـ السـلـطـةـ إـلـىـ إـشـكـالـيـةـ عـلـىـهـ.

يقوم يهودا شينهااف بصياغة السياسي بصورة أشمل: بوصفه "شاداً" يخرج ضد كل نظام وجوهار وتصنيف ولغة. يكشف الكاتب عن أن مقوله "كل شيء سياسي" خاطئة ومبالغ بها، وخاصة أنها لا تتيح فرصة لوجود أي حيز غير سياسي، ولهذا فإنها تقوم ضد شرعية الذاتية لوجودها. حقاً فإن كل شيء سياسي بالقوّة، ولكن جميع الأمور ليست سياسية [بالفعل] إن لم تمر الأخيرة بعملية تسييس. يحاول الكاتب تعريف الفجوة القائمة بين "السياسة" وبين "السياسي" كفجوة قائمة بين "الجهاز" و"الشاذ"، وهذا فإنه يقلب السؤال رأساً على عقب، فيدلاً من السؤال ما هو السياسي يتساءل ما هي منظومة المبادئ المعرفية التي من خلالها يمكن الإشارة إلى عمل معين كـ"سياسي". خلافاً لشميتس، يعرّف الكاتب السياسي من خلال قوّة الدفع التارikhية، العرضية، وليس من خلال السياسة التي تأسست للحرب. كذلك يقترح الكاتب، إن الخروج السياسي ضد السلطة يسعى إلى الكشف عن نقاطها بوصفها تعبيراً عن القوّة أو العنف ويطالبها بإبراز هويتها على هذا النحو. بحسب ادعاء الكاتب، فإن صياغة كهذه تمنحنا الفرصة للتمييز بين السياسي وغير السياسي، وفي الآن معًا تمحّها فرصة الحركة الفاعلة التي تكشف عن التوتر القائم بينهما.

يتقى أوفير وشينهااف فيما بينهما حول نقاط عديدة، ولكنهما، وعلى الرغم من ذلك، تفصل بينهما اختلافات جوهرية حول صياغة كل منها. على سبيل المثال، بشأن مسألة قدرة إدراك مظاهر السياسي في سياقات غير سلطوية؛ أي، الشوّاذ ذاتهم بالنسبة للقانون، أو للخطاب، أو للاتحاد، أو للإدارة العامة، أو للمنطق الثقافي والدلالي المهيمن أو بالنسبة للممارسة السوسيولوجية. نلمس هنا تعارضاً مثيراً بين مفهومين عن شئت لما هو "سياسي" ، كامر مرتبط بالسلطة فقط، وكامر متشابك مع مفهوم ذهنية الحكم (Governmentality)، كما اصطلح فوكو.

تسعى ميخائيل جفونفي من خلال مقالتها الأولى تناول قضية "تحويل السلطة إلى إشكالية" ، التي كتب حولها أوفير أعلاه، وذلك عبر تحليل سياسة الجمعيات غير الحكومية. تدعى غفونفي بأن هذه السياسة ترتكز على الـ"كيف" التحكّمي، إذ تضع هذه السياسة تحدياً دائمًا لشكل عمل السلطة في مجالات مختلفة تقع ضمن صلاحياتها. وعليه، فإن الخصوصية التي تميّز بها هذه السياسة هي كونها "سياسة المحكم" بحسب مفهومها على هذا النحو، وتقييدها الرئيسي هي الشهادة، التي هي محمل النشاطات والمقولات التي تُفتح المنطق المشترك بين النشاطات السياسية غير الحكومية. عبر التواجد والتوثيق ووضع التقارير، وما تطلق عليه الكاتبة تعبير "حديث وقع" ، تحول المنظمات غير الحكومية ذاتها إلى "لافحة للنظر" من طرف الجمهور، وهنا تكمن تحديداً مساهمتها السياسية الرئيسة في مرحلة تطغى عليها القوّة المنتشرة عرضاً ومتعددة الأذرع والعينة والشخصنة.

ترتكز مقالة يوفال عيري على العمل البحثي للدكتورة غليت سعاداً أوفير رحمة الله. كانت غليت، التي توفّاها الله في ظروف مأساوية هذا العام، شريكة دائمة في ورشة العمل وبفضلهما وأفكارها ساهمت كثيراً في الورشة. ليكن ذكرها مباركاً.

تشمل زاوية " بين الكتب " على ثلاث مراجعات لكتب تتناول هي أيضاً مفهوم السياسي، بصورة صريحة أو غير صريحة. تعالج مراجعة يحييل ليفي قضية حرية الصحافة والرقابة المدنية على الجيش في إسرائيل. يتفحّص الكاتب مؤلفات لصحافيين إسرائيليين حول حرب لبنان الثانية، ويكشف عن أن جميعهم أسرى لرواية واحدة قائمة على التحيز في الكتابة الصحفية وجمع المعلومات التي تنتجهما وسائل الإعلام، وهذا فإنهم يساهمون في طمس روايات بديلة ووسائل رقابة أخرى.

تستند مراجعة ليئورا بيلסקי إلى كتابين يتناولان موضوع النسوية والقضاء، الأول خبيرة القضاة جانيت هيلي، التي تقترح أن النسوية شارت على نهايتها على صعيد النظرية في أعقاب الأزمة المعرفية الناجمة عن ربط النسوية بما بعد البنوية؛ والكتاب الثاني، الذي يحمل العنوان "أفكار حول القضاء والجندر والنسوية" ، هو مجموعة مقالات إسرائيلية صدر في الفترة ذاتها التي صدر بها الأول، ويفحّص قضايا قضائية من وجهة نظر نسوية. تمنع المقارنة بين الكتابين فرصة للكاتبة للتفكّر بدلالات الأزمة المعرفية النسوية في إسرائيل.

تعرض مراجعة عزيز حيدر لمسألة الاقتصاد العربي في إسرائيل عدداً من الأبحاث التي صدرت في السنتين الأخيرتين حول وضع الاقتصاد العربي في إسرائيل والتحولات الطارئة عليه، وتسلط الضوء على الدينامية المركبة بين سياسات حكومات إسرائيل عبر السنين المتصلة. مسألة التطوير الاقتصادي في المجتمع العربي وبين العوامل الداخلية في المجتمع العربي التي ترك آثارها هي الأخرى على هذه التحولات.

محررو العدد

רונה ברairo-غارב, חנה הרטסוב, יהודא שינהוף

* * *

يسعدني أن أزف لجمهور القراء الخبر بأن لجنة خاصة قد اختارت البروفيسور ליئורא בילסקי لتكون محررة المجلة القادمة. لقد تولّت البروفيسور بيلסקי كافة سلطات مهمتها الجديدة بدءاً من لحظة صدور هذا العدد، ولكن سأقوم بتحرير العديدين القادمين (35 و 36) وأرفقهما حتى مرحلة الطباعة، وذلك كجزء من تقسيم المهام فيما بيننا. إنني على ثقة تامة أن البروفيسور بيلסקי ستقوم بتحويل وجهة المجلة إلى مجالات أخرى جديدة ومثيرة حيث تتکاتب "النظرية" و"النقد" فيما بينهما. أتمنى لها باسم كافة قراء "نظرية ونقد" ، و مجلس الإدارة و رئيسها البروفيسور جرئيل מوتسكن، وأعضاء الطاقم والعاملين في دائرة الإصدارات في المعهد، كامل التوفيق في عملها الجديد.

يهودا شينهוף